اثار اعلان د. كمال الجنزورى رئيس الوزراء الانتهاء من برنامج الخصخصة قبل عام 2000 ردود فعل واسعة بين المسئولين والخبراء فى السوق والذين استبعدوا أن يتحقق ذلك للعديد من الاسباب من بينها أن الحكومة لم تنجح إلا فى بيع 64 شركة فقط منذ بداية برنامج الخصخصة عام 1991 وحتى الآن فهل تستطيع بيع باقى الشركات فى 4 سنوات..!!

يضاف إلى ذلك العديد من العقبات والمشاكل التى تواجه برنامج الخصخصة والتى لم تجد طريقها للحل حتى الآن..!

□ **تحقيق ـ خالد سيف الدين:**

وقد أكد تقرير رسمى اعتمده الدكتور عاطف عبيد وزير قطاع الأعمال ان اجمالى الشركات التى تم توسيع قاعدة الملكية فيها بلغ 28 شركة طبقا لاحصائية عام 1996 من اجمالى 276 شركة عامة منها 24 شركة جرى توسيع قاعدة ملكيتها من خلال بورصة الأوراق المالية وتحول منها 19 شركة للقانون 159 لسنة 81.

واعترف التقرير ان حوالى 9 شركات من الـ 28 شركة مازالت تحت مظلة القانون 203 والتى لم يتم بيعها بالكامل ومازالت الحكومة صاحبة الاغلبية فيها.

بل إن ما تم بيعه من شركات قطاع الأعمال العام منذ بداية الاصلاح الاقتصادى عام 91 وحتى الأن أى على مدى 6 سنوات لم يتجاوز 64 شركة عامة.

ولعل ما يجعلنا غير متفائلين بتحقيق حلم الدكتور الجنزورى رئيس الوزراء من أن برنامج الخصخصة سوف ينتهى عام 2000 هو أن هناك العديد من الجهات والمؤسسات الاقتصادية العامة لم يبدأ فيها أى اصلاح اقتصادى بل لم يوضع لها حتى الآن برنامج للخصخصة.

وقدرت مصادر رسمية قيمة هذه الهيئات بحوالى 629,439 مليار جنيه «بدون شركات الانتاج الحربى»

وقد بلغت قيمة الهيئات الاقتصادية 180,7 مليار جنيه وشركات التأمين 8,2 مليار جنيه وشركات قطاع عام قيمتها 24,9 مليار جنيه وهيئات خدمية قيمتها 3 مليارات جنيه ومشروعات اقتصادية بالمحافظات تبلغ قيمتها 309 ملايين جنيه.

وهذا يدفعنا إلى التساؤل من جديد هل يمكن بيع هذه الاصول العامة خلال أقل من أربع سنوات فقط أى

صبرى عجلان

عام 2000 رغم أن وزارة قطاع الأعمال لم تتمكن إلا من بيع 64 شركة فقط من 91 حتى 96.

مستحيل!

وإذا كانت الارقام تؤكد عدم امكانية تحقيق حلم رئيس الوزراء فان الخبراء والمسئولين والمستثمرين يؤكدون هذا أيضا لعدة أسباب منها عدم وضوح برنامج الخصخصة فى بعض جوانبه واحجام المستثمرين الاجانب عن شراء شركات قطاع الأعمال بل ورفض القطاع الخاص التوسع فى شركاته عن طريق شراء القطاع العام.

وقد أكد المهندس محيى الدين أبو علم رئيس الشركة القابضة للصناعات الهندسية أن هناك الكثير من المشاكل التى تجعل المستثمر الاجنبى يحجم عن

نادر رياض

شراء شركات قطاع الأعمال منها ما يتعلق بالضرائب المفروضة على هذه الشركات والنص فى عقود البيع على عدم تسريح العمالة بالاضافة إلى وجود منازعات قضائية بين شركات قطاع الأعمال العام والعديد من الجهات الأخرى ومنها الموزعون والمحافظات وهو ما يجعل التخلص من شركات قطاع الأعمال صعبا للغاية. بالاضافة إلى القيود الأخرى المتمثلة فى الروتين والقوانين التى تحد من حرية الادارة فى اتخاذ القرارات.

إدارات متخصصة

الدكتور صبرى عجلان مستشار وزير قطاع الأعمال العام دعا إلى ضرورة وجود ادارات متخصصة أسوة بما هو متبع فى بريطانيا والذى ثبت نجاحه بالفعل.

ويقول إن هذا هو الحل الأمثل إذا أردنا تحقيق حلم رئيس الوزراء والوصول ببرنامج الاصلاح الاقتصادى إلى نهايته عام 2000 مشيرا إلى أن التخلص من وصاية الشركات القابضة على ادارات الشركات المباعة لن يتأتى إلا بوجود مثل هذه الادارات المتخصصة لتتولى ادارة الشركات التى تم بيعها إلى جانب المستثمرين.

الهرولة فى البيع

وقال نادر رياض رئيس شركة بافاريا إن برنامج الخصخصة مازال حتى الآن غامضا ولا نعرف الغرض منه وهل هو تصفية القطاع العام أم بيعه ونقل ملكيته للقطاع الخاص.

وأكد أن الهرولة فى بيع القطاع العام أمر خطير ينبغى وضعه فى الحسبان مؤكدا أن الهرولة تضر بمسيرة الصناعة وتجرد هذا القطاع الحيوى من كل امكانياته.

مشكلة القطاع العائلى

وقال الدكتور عادل اللبان رئيس مجلس ادارة البنك التجارى الدولى ان احجام القطاع العائلى عن التوسع بشراء أصول شركات قطاع الأعمال يعد عقبة اخرى أمام تحقيق هذا الحلم لأن القطاع العائلى لا يفضل التوسع بشراء القطاع العام ويفضل التوسع الذاتى لأنه كما يرى اصحاب هذا القطاع أنه توسيع آمن وبعيد عن مشاكل وتعقيدات شركات قطاع الأعمال.